اليوم الخامس: 17 نوفمبر- 2016

ورشة عمل ومناقشة خطط المتدربين

التحديات التنموية في الدول العربية

(الداخلية والخارجية)

تظهر متابعة أوضاع الدول التي لم تتمكن من مسار التطور الاقتصادي - بما فيها الدول العربية - معاناة هذه الدول من قيود او معوقات داخلية متعددة أهمها:-

- ✓ انخفاض مستويات المعرفة الفنية.
- ✓ انخفاض معدلات الادخار والاستثمار.
- ✓ انخفاض مستويات الإنتاجية في معظم ميادين النشاط الاقتصادي.
- ✓ العوائق الحكومية والإدارية وضعف المؤسسات.
- ✓ العوائق الاجتماعية للتنمية: والتي تتمثل في موروث العادات والقيم والتقاليد التي (قد) تمثل عائقا أمام التنمية.

القيود والعقبات الخارجية:

- ✓ الحروب والصراعات الخارجية .
- ✓ النزاعات الداخلية المدفوعة من الخارج.
- ✓ العوائق الدولية للتنمية : وتنامي الضغوط التي تمارسها المؤسسات والتكتلات الاقتصادية الدولية خاصة الدول الصناعية من خلال تدهور شروط التبادل التجاري.
- ✓ العولمة والأمن والإرهاب ....الخ.
- ✓ الأسواق العالمية الخارجية والنمو الخارجي والطلب على المنتجات العربية والخدمات العربية.

هدفت معظم الدول العربية من خططها الاقتصادية والاجتماعية إلى:

- رفع معدلات التنمية الاقتصادية وضمان استمرارها استناداً إلى القدرات الذاتية للأقطار العربية.
- زيادة التشابك والارتباط بين اقتصاديات الأقطار العربية.
- تقليل اعتماد الدول العربية المفرط على العالم الخارجي.
- تقليص الفوارق الاقتصادية بين الأقطار العربية.
- تنويع الصادرات وتقليص هيمنة قطاع النفط على مجمل الصادرات.
- الانسجام في مختلف أوجه السياسات الاقتصادية لتسهيل الهدف المتمثل في الوحدة الاقتصادية .

هل أخفقت الدول العربية في تحقيق أهدافها التنموية وأهداف المؤسسات والصناديق العربية التنموية المشتركة منذ خمسة عقود

- أظهرت الممارسة العملية عدم تمكن كافة تلك الأطر العربية من تحقيق أهدافها المعلنة للعمل العربي المشترك، وهو ما يعود بشكل أساسي إلى التالي:-

- غياب رؤية واضحة للتعاون الاقتصادي العربي.
- تنظيم وتخطيط مؤسسات التعاون الاقتصادي العربي من منطلق العلاقات الاقتصادية العربية ونظمها الفرعية تجسيداً لمتطلبات عملية التكامل الاقتصادي العربي نقلاً عن تجربة منظمات التعاون الاقتصادي العالمية وإسقاطاً لآلية عملها دون النظر إلى اختلاف المستويات والظروف والأهداف .
- افتقار نصوص الاتفاقيات بين الدول العربية إلى الدقة في تحديد الهدف وكذلك تحديد الآليات المطلوبة لتحقيقه، من خلال وضع نصوص تسهل على الدول الأعضاء التنصل من التزاماتها (وضع الاستراتيجيات بدون فهم دقيق للجميع القيود والتحديات والاختلافات القطرية ومصلحة جميع الأطراف).

- ضعف آلية التنفيذ اللازمة للاتفاقيات العربية حيث لم ترد في معظمها أية نصوص إلزامية .
- ضعف التعاون بين منظمات العمل العربي المشترك وضعف الكادر الفني فيها مما أدى إلى خضوع بعضها إلى ضغوط سياسية.
- عدم وضوح المقاييس التي يتم في ضوئها اختيار قيادات وكوادر هذه المنظمة.
- ضعف قابلية الأقطار العربية في تقديم الاستشارات و تبادلها فيما بينها.
- ضعف بنية البحوث الأساسية و التطبيقية و فاعليتها، تلك البحوث التي تخدم فروع الاقتصاد و قطاعاته المختلفة .

- التناقضات التي تسود أساليب واستراتيجيات التنمية العربية.
- التباين بين الأقطار العربية في بنية السياسات الاقتصادية والحماية والسياسات الاقتصادية الأخرى.
- سيادة نمط إنتاج الصناعات الاستخراجية.
- التبعية/الارتباط الاقتصادي/التجاري/المالي بالأسواق العالمية.

- تشابه الهياكل الاقتصادية (وتأخرها) في الدول العربية (إذا رغبت دولة في إقامة مشروع استراتيجي تسارع الدولة العربية الجارة في إقامة مثل هذا المشروع، فتتنافس الدولتان بدلاً من التكامل).
- ضعف /عدم وضوح/عدم ثبات الإرادة السياسية.
- حصلت الدول العربية على الاستقلال بالتدرج بعد الحرب العالمية الثانية، ومنذ ذلك التاريخ تم تأسيس جامعة الدول العربية الذي تضمن ميثاقها "الحفاظ على استقلالية الدول العربية" والذي راه البعض بانه مشروع بريطاني للتأكد من تكريس القطرية، ومواجهة الفكر القومي العربي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية.
- **ضعف البناء المؤسسي العربي (الموارد – المهارات – الأنظمة – الاستراتيجيات – القيم المشتركة – الهياكل التنظيمية – ونوعية القيادة الضعيفة).**
- **الجماعات النافذة في كل الأقطار العربية قد تكون مصلحتها ضد التعاون أو التكامل العربي – والتحالفات بينها وبين متخذ القرار**

ضعف هيكل الاستثمارات العربية وتحدياتها التنموية

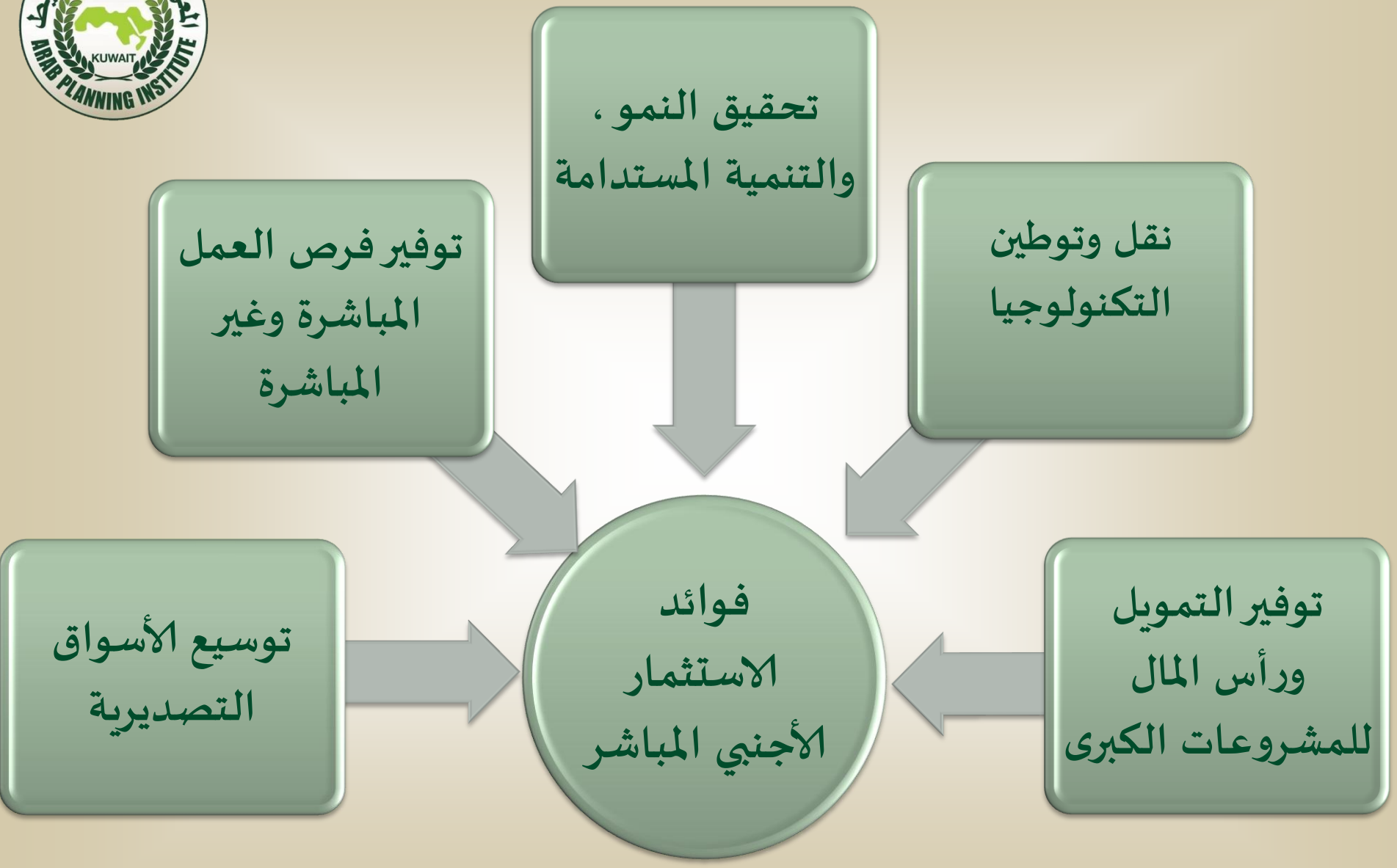
تحقيق النمو ،
والتنمية المستدامة
توفير فرص العمل
المباشرة وغير
المباشرة
نقل وتوطين
التكنولوجيا
توسيع الأسواق
التصديرية
فوائد
الاستثمار
الأجنبي المباشر
توفير التمويل
ورأس المال
للمشروعات الكبرى

تعظيم الفوائد من الاستثمار العربي

- يمكن تعظيم الفوائد من الاستثمار العربي المباشر عندما يُوطن في المكان الصحيح وبمصلحة مشتركه لطرف الدولة والمستثمر.
- يمكن تعظيم الاستفادة من الاستثمار عندما يخلق فرص عمل حقيقية ذات قيمة مضافة عالية للمواطنين.
- عندما يشجع الابتكار والابداع والمبادرات للمواطن.
- عندما يكون ذا قيمة اجتماعية وله مسئولية مجتمعة عالية (دعم الطلبة – تأثير بيئي وصحي محدود – يشجع المبادرات وحاضنات الاعمال والابداع....الخ).

تعظيم الفوائد من الاستثمار العربي

- عندما يكون عادلاً ويتوزع على جميع انحاء الدولة.
- عندما يكون له انعكاسات مالية ضريبية جيدة على الموازنة والعجز.
- عندما يكون له ترابطات امامية وخلفية ويشجع التصدير النوعي ويوسع شبكة الدولة عالميا ويسهم في نموها المستدام.

اسباب ووجود خطط استقطاب وتحفيز ودعم الإستثمار العربي – العربي

ثبات السياسات الاقتصادية

* تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة
* تخفيض والسيطرة على:-
- العجز المالي
- التضخم
- العجز في الميزان التجاري
- الاسواق التصديرية
- خلق فرص العمل (الامارات العربية المتحدة)
- تعظيم الفوائد من الاستثمار
- النوعي والتوزيع في جميع انحاء الدولة

توفير الخدمات الحكومية في المجالات التالية، مثل :-

- الأمن - التعليم الصحة

توفير البنية التحتية:-

- شبكة طرق

-شبكة اتصالات

-- كهرباء

تنسيق السياسات في المجالات التالية:-

- ✓ الترويج الاعلامي
- ✓ خدمات الاستثمار
- ✓ المحافظة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
- ✓ حفز الاستثمار المحلي ودعمهما

بناء الاطار العام المؤسسي

دعم استراتيجية الترويج

تنظيم و تحديث :-

قوانين الاستثمار، قوانين الملكية الفكرية والفردية، قوانين المنافسة، قوانين تحرير التجارة ورأس المال، السياسة الضريبية، النظام التعليمي.

تعريف مناخ الاستثمار

يشمل تعبير "مناخ الاستثمار" مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية في اية دولة عربية والتي تتكون مما يلي:

- الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.
- طبيعة السوق وآلياته،
- أطر البنية التحتية،
- تكلفة عناصر الإنتاج،
- الأوضاع القانونية،
- الإجراءات التنظيمية والإدارية،
- خصائص الدولة الجغرافية والسكانية.

العوامل المؤثرة على مناخ الاستثمار

- **العوامل الخارجية:** مثل: الموقع الجغرافي، الثروة الطبيعية للدولة ومناخه، عدد سكانه الذي يحدد حجم السوق فيه، الذوق الاستهلاكي المحلي، وهذه عوامل يصعب السيطرة عليها مباشرة.
- **العوامل الداخلية:** هنالك مجموعة من العوامل الداخلية مثل: السياسات الحكومية، والإجراءات التنظيمية، ويمكن التحكم بها من خلال التزام الدولة بتبني أفضل الممارسات، وتعميق المشاركة في صياغة السياسات، وبناء الإجماع الداخلي، والعمل على توسيع نطاق الفائدة المتوخاة من تحسين مناخ الاستثمار لتصل إلى كافة الفئات لإقامة مجتمع أكثر إنتاجية وازدهاراً.

المعوقات المؤثرة على جذب الاستثمارات العربية – العربية

- تعقيد الإجراءات داخل وبين الدول العربية.
- تعدد التشريعات الناظمة للاستثمار في كل دولة من الدول العربية.
- عدم استقرار التشريعات الاستثمارية
- غموض السياسات الاستثمارية العربية.
- عشوائية تطبيق اللوائح التنفيذية،
- ضعف حقوق الملكية الخاصة والفكرية،
- الفساد.
- الإخلال بتنفيذ العقود.

السياسات ذات العلاقة بالسياسة الاستثمارية

- السياسة الاستثمارية الكلية (السياسة الترويجية ، خدمات المستثمرين، القطاعات ذات الاولوية، قوانين تشجيع الاستثمار الاستثمار).
- السياسية المالية (تحديد حجم التسهيلات الضريبية والاعفاءات الجمركية).
- السياسة النقدية (تحديد سعر الفائدة على قروض الاستثمار، تنمية القطاع المالي والمصرفي).
- السياسة التجارية (تحرير التجارة ، دعم التنافسية، تنمية الصادرات،).
- السياسات التي تدعم الأداء الرشيد للشركات وحوكمة الشركات.
- سياسات تنمية الموارد البشرية.
- تطوير البنية التحتية.

لإنجاح السياسة الاستثمارية يجب ان تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- تشجيع النمو في المناطق النائية والاقل حظا (سياسة التنمية المتوازنة).
- مراعاة التناغم والتنسيق ما بين السياسة الاستثمارية وبقية السياسات الاقتصادية (Coherent One Package Policy)، بحيث لا تتضارب هذه السياسات مع بعضها البعض.
- الالتزام بالواقعية والتدرج والأولوية في تنمية القطاعات الاقتصادية التي تحقق التنمية المستدامة والازدهار.

لإنجاح السياسة الاستثمارية يجب ان تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- مراعاة عدم تعدد التشريعات الناظمة للاستثمار والأطر المؤسسية المعنية.
- تنويع القاعدة الإنتاجية الاقتصادية والتركيز على القطاع ذات الميزة النسبية والتنافسية في الدولة.
- الاهتمام بقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لانها قاطرة النمو وزيادة الدخل وخلق الوظائف.

دليل ممارسة الأعمال كمؤشر لجودة بيئة الاستثمار:

(world bank & IFC : Doing Business) -

- يقوم البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، منذ عشر سنوات بإصدار تقرير سنوي حول ممارسة الأعمال.
- ويقوم هذا الإصدار كما يشير عنوانه مباشرة إلى قياس كافة الإجراءات والممارسات التي تقود إلى تيسير أو عدم تيسير سهولة ممارسة الأعمال ونشاط القطاع الخاص في دول العالم، ويقوم على ترتيب الدول من الأفضل والأكثر تيسيرا للأعمال إلى الأقل والأكثر تعقيدا في ممارسة الأعمال.

Doing Business دليل ممارسة الأعمال (عشرة مؤشرات)

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال (المؤشر العام للتقرير)					
الترتيب حسب تقرير 2014	الدولة	2014	2013	2012	2011
1	**الإمارات**	**23**	**26**	**33**	**35**
2	**السعودية**	26	22	12	10
3	**البحرين**	46	42	38	33
4	**عمان**	47	47	49	53
5	**قطر**	48	40	36	38
6	**تونس**	51	50	46	40
7	**المغرب**	87	97	94	115
8	**الكويت**	104	82	67	71
9	**لبنان**	111	115	104	103
10	**الأردن**	119	106	96	95
11	**مصر**	128	109	110	108
12	**اليمن**	133	118	99	94
13	**فلسطين**	138	135	131	126
14	**السودان**	149	143	135	135
15	**العراق**	151	165	164	159
16	**الجزائر**	153	152	148	143
17	**جيبوتي**	160	171	170	167
18	**سوريا**	165	144	134	136
19	**موريتانيا**	173	167	159	162
20	**ليبيا**	187	188	–	–

Source: The World bank, Doing Business, 2014.

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال- مؤشر البدء بالنشاط التجاري

الترتيب	الدولة	الترتيب العالمي	عدد الإجراءات	الوقت (أيام)	التكلفة % من متوسط الدخل القومي للفرد	الحد الأدنى المدفوع من راس المال (%من متوسط الدخل القومي للفرد)
1	الإمارات	37	6	8	6.4	0
2	المغرب	39	5	11	9.5	0
3	مصر	50	7	8	9.7	0
4	تونس	70	10	11	4.7	0
5	عمان	77	5	8	2.4	209.8
6	السعودية	84	9	20.5	5	0
7	البحرين	99	7	9	0.9	226.6
8	قطر	112	8	8.5	5.1	62
9	اليمن	114	6	40	66.1	0
10	الأردن	117	7	12	22	0
11	لبنان	120	5	9	76.5	34.7
12	جيبوتي	127	9	17	184.7	0
13	السودان	131	10	36	20.7	0
14	سوريا	135	7	13	12.5	221.6
15	فلسطين	143	9	45	85.5	0
16	الكويت	152	12	32	1.1	77.9
17	الجزائر	164	14	25	12.4	28.6
18	العراق	169	10	29	39.3	13.1
19	ليبيا	171	10	35	19.1	31
20	موريتانيا	173	9	19	46.1	314.4
نيوزلندا		1	1	0.5	0.3	0
شرق الأوسط وشمال أفريقيا		-	8	19.8	28.9	45.4

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال–مؤشر استخراج تراخيص البناء

الترتيب	الدولة	الترتيب العالمي	عدد الإجراءات	الوقت (أيام)	التكلفة % من متوسط الدخل القومي للفرد
1	البحرين	4	12	60	9.3
2	الإمارات	5	12	44	12
3	السعودية	17	12	102	24.5
4	العراق	20	10	139	17.2
5	قطر	23	17	62.5	1.1
6	عمان	69	13	174	35.3
7	المغرب	83	15	97	218.2
8	اليمن	101	14	186	48.2
9	الأردن	111	17	70	499.5
10	تونس	122	19	94	255.6
11	موريتانيا	123	16	82	2681
12	فلسطين	131	18	87	1033.9
13	الكويت	133	24	130	99.2
14	الجزائر	147	19	241	60.1
15	مصر	149	21	179	108
16	جيبوتي	157	15	167	1949.2
17	السودان	167	15	270	248.8
18	لبنان	167	20	246	352.5
19	سوريا	189	–	–	–
20	ليبيا	189	–	–	–
هونج كونج		1	6	71	15.4
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		–	16	145.7	283.3

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال–مؤشر الحصول على الكهرباء

الترتيب	الدولة	الترتيب العالمي	عدد الإجراءات	الوقت (أيام)	التكلفة % من متوسط الدخل القومي للفرد
1	الإمارات	4	3	35	21.9
2	السعودية	15	4	61	31.1
3	قطر	27	4	90	4
4	العراق	39	5	47	238.1
5	الأردن	41	5	47	276.3
6	لبنان	51	5	75	98
7	البحرين	52	5	90	55.5
8	تونس	55	4	65	811.9
9	عمان	58	6	62	49.7
10	الكويت	59	7	42	44.7
11	ليبيا	68	4	118	378.3
12	سوريا	82	5	71	652.8
13	فلسطين	87	5	63	1472.2
14	المغرب	97	5	62	2476.3
15	مصر	105	7	54	337.4
16	السودان	113	5	70	3435.1
17	اليمن	116	4	110	3604
18	موريتانيا	124	5	75	7404.2
19	جيبوتي	144	4	180	7487
20	الجزائر	148	5	180	1562.9
أيسلندا		1	4	22	14.4
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		–	5	86	1038

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال–تسجيل الممتلكات

الترتيب	الدولة	الترتيب العالمي	عدد الإجراءات	الوقت (أيام)	التكلفة % من قيمة العقار
1	الإمارات	4	2	6	0.4
2	السعودية	14	5	8	0
3	عمان	21	2	16	3
4	البحرين	32	2	31	2.7
5	السودان	41	6	9	2.8
6	قطر	43	7	13	0.3
7	اليمن	61	6	19	3.8
8	موريتانيا	67	4	49	4.7
9	تونس	72	4	39	6.1
10	سوريا	82	4	19	27.8
11	الكويت	90	8	47	0.5
12	الاردن	104	7	21	7.5
13	مصر	105	8	63	0.7
14	العراق	108	5	51	8.2
15	لبنان	112	8	25	5.9
16	فلسطين	122	8	56	3
17	جيبوتي	133	6	39	12.8
18	المغرب	156	8	60	5.9
19	الجزائر	176	10	63	7.1
20	ليبيا	189	–	–	–
جورجيا		1	1	2	0
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		–	6	33	5.9

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال- الحصول على الائتمان

الترتيب	الدولة	الترتيب العالمي	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0- 10)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0- 6)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان البالغين)	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان البالغين)
1	السعودية	55	5	6	0	44.3
2	الأمارات	86	4	5	5.8	27
3	عمان	86	4	5	21	0
4	مصر	86	3	6	5.3	19.6
5	تونس	109	3	5	28.8	0
6	المغرب	109	3	5	0	19.6
7	لبنان	109	3	5	19.2	0
8	البحرين	130	3	4	0	26
9	قطر	130	3	4	22.7	0
10	الكويت	130	3	4	0	29
11	الجزائر	130	3	4	2.4	0
12	فلسطين	165	1	4	8.8	0
13	الأردن	170	2	2	2	0
14	اليمن	170	2	2	1	0
15	**السودان**	**170**	**4**	**0**	**0**	**0**
16	موريتانيا	170	1	1.4	0	0
17	العراق	180	3	0	0	0
18	جيبوتي	180	2	1	0.3	0
19	سوريا	180	1	2	7	0
20	ليبيا	186	1	1	0.5	0
	ماليزيا	1	10	6	52.9	77.2
	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		3	4	8.3	9.9

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال- مؤشر حماية المستثمرين

الترتيب	الدولة	الترتيب العالمي	مؤشر نطاق الإفصاح (0- 10)	مؤشر مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0- 10)	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوي (0- 10)	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)
1	السعودية	22	8	8	4	6.7
2	تونس	52	5	7	6	6
3	الكويت	80	4	9	3	5.3
4	فلسطين	80	6	5	5	5.3
5	الامارات	98	6	7	2	5
6	عمان	98	8	5	2	5
7	لبنان	98	9	1	5	5
8	الجزائر	98	5	6	4	5
9	البحرين	115	8	4	2	4.7
10	المغرب	115	6	2	6	4.7
11	سوريا	115	7	5	2	4.7
12	قطر	128	5	6	2	4.3
13	العراق	128	4	5	4	4.3
14	اليمن	138	6	4	2	4
15	مصر	147	5	3	3	3.7
16	موريتانيا	147	6	1	4	3.7
17	السودان	157	0	6	4	3.3
18	الأردن	170	4	4	1	3
19	جيبوتي	182	5	2	0	2.3
20	ليبيا	187	1	1	3	1.7
نيوزلندا		1	10	9	10	9.7
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا			6	5	3	4.5

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال- مؤشر دفع الضرائب

الدولة	الترتيب العالمي	المدفوعات (عدد)	الوقت (عدد الساعات سنويا)	ضريبة الأرباح (%)	الضرائب المتعلقة بالعمال (%)	ضرائب أخرى (%)	إجمالي سعر الضريبة من إجمالي الأرباح (%)
الأمارات	1	4	12	0	14.1	0.8	14.9
قطر	2	4	41	0	11.3	0	11.3
السعودية	3	3	72	2.1	12.4	0	14.5
البحرين	7	13	36	0	13.5	0	13.5
عمان	9	14	68	10	11	0.1	22
الكويت	11	12	98	0	12.4	0	12.4
الأردن	35	25	151	12.8	13.8	2.3	28.9
لبنان	39	19	180	6.1	24.1	0	30.2
تونس	60	8	144	15.4	25.2	21.8	62.4
فلسطين	62	39	170	16.2	0	0.3	16.5
العراق	63	13	312	14.2	13.5	0	27.8
جيبوتي	66	35	82	17.7	17.7	2.4	37.8
المغرب	78	6	232	25.2	22.7	1.7	49.6
السودان	108	42	180	13.8	19.2	3.1	36.1
ليبيا	116	19	889	20.8	10.5	0.3	31.6
سوريا	120	19	336	20	19.3	0.5	39.7
اليمن	129	44	248	20.1	11.3	1.4	32.7
مصر	148	29	392	13.2	25.8	3.6	42.6
الجزائر	174	29	451	6.6	29.6	35.7	71.9
موريتانيا	181	37	696	0	17.6	50.6	68.2
الأمارات	1	4	12	0	14.1	0.8	14.9
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		18	220	12.4	16.3	3.6	32.3

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال- مؤشر التجارة عبر الحدود

الدولة	الترتيب العالمي	عدد المستندات والوثائق اللازمة لإتمام عمليات التصدير	الوقت اللازم لإتمام عمليات التصدير (أيام)	كلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	عدد المستندات والوثائق اللازمة لإتمام عمليات الاستيراد	الوقت اللازم لإتمام عمليات الاستيراد (أيام)	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
الأمارات	4	3	7	655	5	7	615
تونس	31	4	13	775	6	17	860
المغرب	37	5	11	595	7	16	970
عمان	47	7	10	745	8	9	680
الأردن	57	5	13	825	7	15	1235
جيبوتي	60	5	20	885	5	18	910
قطر	67	5	17	885	7	17	1033
السعودية	69	5	13	1055	7	17	1229
البحرين	81	7	11	955	8	15	995
مصر	83	8	12	625	10	15	790
لبنان	97	4	22	1080	7	30	1365
الكويت	112	7	16	1085	10	19	1250
فلسطين	123	6	23	1360	6	38	1390
اليمن	128	6	29	995	9	25	1490
الجزائر	133	8	17	1270	9	27	1330
ليبيا	143	7	23	1140	9	37	2255
سوريا	147	8	20	1740	9	26	2075
موريتانيا	152	8	31	1640	8	38	1523
السودان	155	7	32	2050	7	46	2900
العراق	179	10	80	3550	10	82	3650
سنغافورة	1	3	6	460	3	4	440
الشرق الأوسط والشمال		6	20	1127	8	24	1360

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال- مؤشر إنفاذ العقود

الدولة	الترتيب العالمي	الوقت (أيام)	التكلفة (%من قيمة المطالبة)	عدد الإجراءات
موريتانيا	75	370	23.2	46
تونس	78	565	21.8	39
المغرب	83	510	25.2	40
اليمن	85	645	26.5	36
فلسطين	88	540	21.2	44
قطر	93	570	21.6	43
الأمارات	100	524	19.5	49
عمان	107	598	13.5	51
الكويت	119	566	18.8	50
البحرين	122	635	14.7	48
لبنان	126	721	30.8	37
السعودية	127	635	27.5	40
الجزائر	129	630	21.9	45
الأردن	133	689	31.2	38
العراق	142	520	28.1	51
ليبيا	150	690	27	43
السودان	154	810	19.8	53
مصر	156	1010	26.2	42
جيبوتي	163	1225	34	40
سوريا	179	872	29.3	55
لوكسمبورغ	1	321	9.7	26
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		658	24.6	44

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال- مؤشر تسوية حالات الإعسار

الدولة	الترتيب العالمي	المدة الزمنية (بالسنوات)	التكلفة (% من قيمة موجودات إشهار الإفلاس)	معدل استرداد الدين (سنتان عن كل دولار)
البحرين	27	2.5	10	67.4
قطر	36	2.8	22	55.6
تونس	39	1.3	7	52
الجزائر	60	2.5	7	14.7
المغرب	69	1.8	18	38.3
عمان	72	4	4	37.3
السودان	89	2	20	33.2
لبنان	93	3	15	32.4
الكويت	94	4.2	10	32
الامارات	101	3.2	20	29.4
السعودية	106	2.8	22	28.3
الاردن	113	3	20	27.2
سوريا	120	4.1	9	25.7
اليمن	126	3	8	24.4
مصر	146	4.2	22	16.9
جيبوتي	147	5	18	16.8
فلسطين	189	–	–	0
العراق	189	–	–	0
ليبيا	189	–	–	0
موريتانيا	189	–	–	0
اليابان	1	0.6	4	92.8
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		3.2	14	29.4

ممارسات تيسيرية يمكن أن تزيد من تعاون الدول العربية في ممارسة الاعمال

المعيار الأساسي	الممارسات التيسيرية
تسهيل بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات	إتاحة الإجراءات على شبكة الانترنت
	عدم اشتراط حد ادنى لرأس المال
	إنشاء نظام الشباك الواحد
تسهيل استخراج تراخيص البناء	تطبيق مجموعة شاملة من قواعد البناء
	استخدام نظام الموافقات على البناء المستندة على تحليل المخاطر
	إنشاء نظام الشباك الواحد
تسهيل توصيل الكهرباء	تبسيط الموافقات
	الشفافية في عرض تكلفة التوصيلة وإجراءاتها
	تخفيض العبء المالي لوديعة التأمين على التوصيلات الجديدة
	ضمان سلامة التوصيلات الداخلية

المعيار الأساسي	الممارسات التيسيرية
تسهيل تسجيل الملكية	استخدام قاعدة بيانات الكترونية لالتزامات الرهن
	إتاحة معلومات عن المساحة على شبكة الانترنت
	تسريع إجراءات التسجيل
	رسوم ثابتة لنقل الملكية
تسهيل الحصول على الائتمان	الحقوق القانونية
	قوانيين الضمانات المنقولة
	انظمة معلومات الائتمان
	الاحتفاظ بسجل موحد
	المعلومات الائتمانية
	نشر البيانات الخاصة بالقروض التي تقل عن 1 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي
	نشر المعلومات الائتمانية الايجابية والسلبية
	نشر بيانات ائتمانية مأخوذة من تجار التجزئة، أو الدائنين التجاريين أو شركات المرافق العامة، بالإضافة إلى المؤسسات المالية

المعيار الأساسي	الممارسات التيسيرية
حماية المستثمر	السماح بالإطلاع على جميع مستندات الشركة أثناء المنازعات القانونية – المحاكمات
	تنظيم الموافقات على معاملات الأطراف ذوي العلاقة
	اشتراط الإفصاح التفصيلي
	طلب مراجعة خارجية لمعاملات الأطراف ذوي العلاقة
	السماح بالإطلاع على جميع مستندات الشركة قبل المحاكمة
	تحديد واجبات أعضاء مجلس الإدارة في حالة معاملات الأطراف ذوي العلاقة
تسهيل دفع الضرائب	السماح بالتقدير الذاتي للضرائب
	السماح بتقديم الإقرار والدفع الكترونياً
	فرض ضريبة واحدة لكل وعاء ضريبي
تسهيل التجارة عبر الحدود	السماح بتقديم المستندات وإنجازها الكترونياَ
	استخدام عمليات التفتيش المستند إلى تحليل المخاطر
	إنشاء نظام الشباك الواحد

المعيار الأساسي	الممارسات التيسيرية
تسهيل انفاذ العقود	إتاحة إطلاع الجمهور على جميع أحكام محاكم الدرجة الأولى في القضايا التجارية
	توفير محكمة تجارية مختصة أو دائرة تجارية متخصصة أو قاض لديه معرفة متخصصة
	السماح بتقديم الشكاوى الكترونياً
تيسير تسوية حالات الإعسار	السماح للجان الدائنين بإبداء الرأي في القرارات الخاصة بإجراءات الإعسار
	اشتراط توفر مؤهلات مهنية أو أكاديمية لدى مديري حالات الافلاس بقوة القانون
	تحديد الفترة الزمنية المطلوبة لأغلبية إجراءات الإعسار
	توفير إطار قانوني للتسوية خارج ساحات المحاكم

أسباب ضعف التدفقات الاستثمارية البينية العربية (الاستثمارات العربية-العربية)

عدم الاستقرار السياسي "الداخلي والخارجي" في الدول العربية

يوجد تفاوت في مستوى الأمن والاستقرار بين الدول العربية، ففي الوقت الذي تنعم به عدد من الدول العربية بالأمن بالاستقرار السياسي ما زالت دول أخرى تعاني من عدم استقرار سياسي داخلي وخارجي مما يؤثر على مناخ الاستثمار فيها وهروب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلى دول أخرى حيث يتوفر فيها عنصري الأمن والاستقرار السياسي.

الاختلالات الهيكلية في الاقتصاديات العربية

- التقلبات في معدلات النمو الاقتصادي.
- ارتفاع معدل البطالة والفقر.
- عجز الموازنة العامة لمعظم الدول العربية غير النفطية.
- ارتفاع إجمالي الدين العام لعدد كبير من الدول العربية، مع تزايد نسبة وحجم الدين المحلي من إجمالي المديونية "الداخلية والخارجية" والتي تصل إلى حوالي 45% مما يشكل مزاحمة كبيرة للقطاع الخاص على التمويل خاصة للأغراض الاستثمارية حيث تفضل البنوك إقراض الحكومة على حساب القطاع الخاص نظرا لقلة المخاطر.
- في حين أن مصادر إيرادات الموازنات العامة للدول العربية تعتمد بشكل كبير إما على الإيرادات النفط، أو الإيرادات الضريبية والرسوم الجمركية وغيرها.

المعوقات الادارية والتشريعية

- ما زالت بعض الدول العربية تعاني من بعض المشاكل الإدارية الخاصة بالعملية الاستثمارية والمتمثلة بالبيروقراطية والروتين في الإجراءات وإنجاز المعاملات، ونقص الخبرات والكوادر الفنية المتخصصة، وضعف دقة في البيانات والمعلومات، والضعف في التطوير والتحديث في الأجهزة الإدارية، وتعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار في معظم الدول العربية.
- تتسم البيئة القانونية والتشريعية بعدم استقرار القوانين الناظمة للعملية الاستثمارية بشكل عام مما يؤدي إلى زعزعة الثقة لدى المستثمر، كما أن هناك تضارب بعض البنود في قوانين بعض الدول العربية، وعدم ملائمة بعض القوانين في بعض الدول العربية مع التطورات والأوضاع والمتغيرات والمستجدات في العالم، بالإضافة إلى عدم وضوح القوانين والاعتماد في بعض الدول العربية على الاجتهادات في التفسير.

الجلسة الأخيرة - مشروع المتدرب
المناقشة – والعصف الذهني
تقديم خطط المتدربين والمشاركين في البرنامج

مشروع خطة المتدرب

طبق التحليل الرباعي على وزارتك، أفهم الوضع الراهن لوزارتك .
أفهم طبيعة التحديات والقيود والمشاكل التي تواجهها الوزارة؟
ما هي المحاور الاستراتيجية الرئيسية التي يجب أن تركز عليها؟
ما هي الأهداف الاستراتيجية المستقاه من المحاور الاستراتيجية؟
كيف تم وضع الأهداف – الحوار والاتصال مع الأطراف ذات العلاقة بالخطة أو التي تتأثر بأهداف الخطة.
هل تتناغم اهداف الوزارة مع توجهات خطة الدولة الإنمائية؟
هل الاعتماد المالي موجود ؟ وكم مقداره؟ وهل الموارد لتحقيق الخطة كافية؟
من هي جهة الإشراف على تنفيذ الخطة (الالتزام – الجدية – الايمان بالخطة).
ما هي السياسات والمبادرات والبرامج والمشاريع لتحقيق الخطة؟
ما هو تاريخ الانتهاء من الخطة؟
ما هي المؤشرات التي تقترحها للتقيم مشروع الخطة؟
هل يوجد خطة للتقييم والتقويم والمتابعة وإدخال التعديلات
الخطة يجب ان تكون – مبادرة – تشاركية – مبدعة – مركزة – واقعية